

محور تركيز اجتماع المجموعة الأفريقية لعام 2017

التحول الاقتصادي وخلق الوظائف مع التشديد على الزراعة

مذكرة التصورات

أغسطس/آب 2017

خلفية عامة

إدراكا للحاجة إلى التحول الاقتصادي في الاقتصادات الأفريقية، وافق رؤساء الدول والحكومات الأفارقة في الذكرى السنوية الخمسين لقيام الاتحاد الأفريقي على رؤية جماعية لنصف قرن مقبل أطلق عليها "أجندة 2063". وتُجسّد هذه الرؤية السعي إلى النهوض بالنمو الشامل للجميع والتنمية المستدامة في أفريقيا من خلال الاستغلال الأمثل لموارد القارة بما يعود بالنفع على كل الأفارقة. وفي هذا السياق، تبرز الزراعة بوصفها الركيزة والمنطلق الطبيعي للتحول الاقتصادي للقارة.

وعلى الرغم من بعض الشواهد على أن الزراعة الأفريقية وصلت إلى منعطف حاسم، وأن القارة ربما تتجه الآن نحو "ثورتها الخضراء"، فإن 19 بلدا من البلدان العشرين الأشد احتياجا إلى الأمن الغذائي والتغذوي في العالم توجد في أفريقيا جنوب الصحراء¹. ولذلك، فإن وجود قطاع زراعي مفعم بالحيوية ويتسم بالاستدامة والقدرة على مجابهة الصدمات أمر حيوي لمستقبل أفريقيا الاقتصادي. وفي الواقع، يقف قطاع الزراعة في أفريقيا على مشارف تغيير تحوُّلي، ويجب أن يصبح النهوض بالزراعة أولوية في اهتمامات القارة، إذ تبيّن أن قطاع الزراعة تزيد فعاليته مرتين إلى أربع مرات عن القطاعات الأخرى من حيث زيادة الدخل فيما بين أشد الفئات فقرا.

والأرقام مُذهلة²: فالزراعة هي المصدر الرئيسي للغذاء والدخل للأفارقة، وتساهم بنسبة 60% من كل الوظائف في القارة. ويجب زيادة إنتاج الغذاء بنسبة 60% خلال الخمسة عشر عاما القادمة لإطعام السكان الذين تتزايد أعدادهم. وتشهد أسواق الأغذية والمشروبات في أفريقيا رواجاً، ومن المتوقع أن تفوق قيمتها تريليون دولار بحلول عام 2030. وتزخر القارة أيضاً بالإمكانات. وتبلغ مساحة أفريقيا جنوب الصحراء 200 مليون هكتار، ويوجد فيها تقريبا نصف الأراضي غير المزروعة في العالم التي يمكن إدخالها في منظومة الإنتاج. ولا تستخدم أفريقيا سوى 2% من مواردها المائية المتجددة بالمقارنة مع 5% على مستوى العالم. ومع وفرة الموارد ومنها الشباب المفعم بالحيوية وروح العمل، تستطيع الاستثمارات الإستراتيجية إطلاق العنان لدورات نمو حميدة.

كيف يُمكن لأفريقيا استغلال هذه الفرص؟

يواجه التصديّ للمشكلات التي تعوق قطاع الزراعة في أفريقيا تحديات بسبب عدد من العوامل مثل محدودية توفر التمويل المحلي، وغياب كتلة مؤثّرة من رواد الأعمال وأصحاب المهارات، ونقص البنية التحتية والخدمات الداعمة، وصعوبة مناخ الاستثمار. وبالمثل، تُتيح ثروة الموارد الطبيعية فرصا هائلة لتوسيع حيز المالية العامة اللازم للإنفاق على التنمية، لكن البلدان التي تعتمد على الموارد الطبيعية في توليد عائدات التصدير وإيرادات ماليها العامة لا تزال معرضة بدرجة كبيرة لصدمات خارجية مختلفة حَققت تقدما محدودا نحو التنوّع الاقتصادي وتنويع الصادرات.

وفي ضوء ما سبق، تتضافر جهود "مؤسسات برينتون وودز" للتصديّ للتحديات التي تواجهها البلدان الأفريقية من أجل الارتقاء بإمكانيات النمو والقدرة على المنافسة، لاسيما في قطاع الزراعة. ومن القضايا التي يجب أن تؤخذ في الحسبان ما يلي:

¹ تقرير إنهاء الجوع في المناطق الريفية (2015).

² تقرير أفريقيا المتبصرة 2016: الاعتماد على الزراعة من أجل مستقبل أفريقيا. ومشروع أفريقيا المتبصرة (Foresight Africa) هو سلسلة من التقارير والتعليقات والفعاليات التي تهدف إلى مساعدة واضعي السياسات والمراقبين في أفريقيا على أن يستبقوا الاتجاهات والأحداث التي تُؤثّر على القارة. ومنذ عام 2011، تستغل مبادرة بروكنجز للنمو في أفريقيا مناسبة العام الجديد لتقييم الأولويات الأهم لأفريقيا للعام.

- **أولاً**، يحتاج المزارعون الأفارقة إلى تقنيات جديدة لمحاصيل غذائية عالية الغلة وأقدر على مجابهة تغير المناخ وتحقيق إنتاج وفير. وقد بدأت التقنيات الجديدة تساهم في تعزيز غلال المحاصيل في الأرز والكاكاو ومحاصيل أخرى.
- **ثانياً**، يحتاج المزارعون الأفارقة إلى مزيد من الكهرباء والري وتحسين مرافق البنية التحتية التي تربطهم بأسواق الغذاء الإقليمية المربحة.
- **ثالثاً**، تحتاج أفريقيا إلى انتهاج سياسات سليمة لا تتحمل على قطاع الزراعة.
- **رابعاً**، تُنتج النساء معظم الغذاء في أفريقيا، ولكنهن محرومات إلى حد كبير من ملكية الأرض، والحصول على الائتمان، ومستلزمات الإنتاج الزراعي مثل الأسمدة والمبيدات وأدوات الزراعة. وفضلاً عن ذلك، فإنهن يفتقرن في الغالب إلى خدمات الإرشاد الزراعي، وهو ما يُضعف إنتاجيتهن.
- **خامساً**، في مباحثات المناخ في باريس، كشف البنك الدولي النقاب عن خطة جريئة جديدة تدعو إلى تقديم تمويل قيمته 16 مليار دولار لمساعدة أفريقيا على التكيف مع تغيّر المناخ وتعزيز قدرة القارة على مجابهة الصدمات المناخية، ومن ذلك التركيز على الزراعة المراعية لظروف المناخ ومساندة الرؤية الداعية إلى تسريع خطى التحول الزراعي التي تضمّنها إعلان مالايو. والتزم صندوق النقد الدولي، من جانبه، بمساعدة البلدان على تبني تدابير للتخفيف والتكيف وفقاً لتفويضه الرئيسي.

سياسات مالية كلية للتصديّ لتحديات الزراعة

- من الضروري لمساندة نمو ذي قاعدة عريضة والتصديّ للتحديات التي يواجهها قطاع الزراعة العمل على تقوية أسس الاقتصاد الكلي، مع حث خطى الإصلاحات الهيكلية المهمة. وقد لعب صندوق النقد الدولي دوراً تحفيزياً في مساندة البلدان على تعزيز أجندتها للإصلاح من خلال تصميم برامج تلائم الظروف المحلية، والإقراض، والمساعدات الفنية، مع الأخذ في الحسبان ظروف السوق الآخذة في الظهور التي يواجهها أعضاؤه. وفي هذا السباق، ولمساندة التحول الاقتصادي والتنوع الاقتصادي للبلدان الأفريقية، سيركّز صندوق النقد الدولي على الإجراءات التالية:
- معالجة فجوة الموارد من خلال تحسين أساليب تعبئة الإيرادات المحلية، وزيادة الاستثمار الأجنبي المباشر، والمساندة المالية الكافية الثنائية والمتعددة الأطراف. وما زالت هذه المساندة بالغة الأهمية في وقت لا تزال فيه معظم البلدان تعيد تقييم أوضاع ماليتها العامة من أجل التكيف مع الدورة الحالية لانخفاض أسعار السلع الأولية.
 - تعزيز تعميق القطاع المالي وتعميم الخدمات المالية والمصرفية. فهذا أمر ضروري لإطلاق الفرص للاستثمارات الخاصة من أجل تعزيز سلسلة القيمة في قطاع الصناعات الزراعية.
 - جهود متواصلة لتعزيز القدرات في مجالات الاستثمارات العامة وإدارة الديون.

التوقعات

سيتم إدراج توصيات ملموسة ميسورة التكلفة وقابلة للتنفيذ تتمخّص عنها المناقشات بشأن المشكلات المذكورة أعلاه في مذكرة 2017 للمحافظين ممثلي أفريقيا في صندوق النقد الدولي ومجموعة البنك الدولي لتُعرض على رئيسي المؤسسات في اجتماعاتهما السنوية لعام 2017.